



## أهل المنع

منذ عاود "تلفزيون الجديد" البث قبل عامين، لا اعتقد اني تابعت برامج اكثر مما مجموعه عشر دقائق، لشعور مني، لعله خاطئ، ان المعارضة المشخصة التي تمارسها بشكل هاجسي هذه الوسيلة للاعلام المرئي يخالفها الكثير من الحسابات غير المرئية. لكني تخليت عن هذا التحفظ اللاشعوري مساء الاربعاء، ورحت ابحت عن القناة التي تبث عليها المحطة، وكنت قد اسقطتها من برمجة جهازي للسبب الأنف ذكره، قبل ان اتسمّر امام شاشتها مثلما فعل العديد من المواطنين، وهذا ربما "الانجاز" الاول بين "انجازين" يسجلان للرئيس رفيق الحريري في اليوم الاول من عام ٢٠٠٣. اما "الانجاز" الثاني الذي حققه له قرار التحرك ضد فضائية "الجديد"، فهو انه رفع فجأة الالتباس الذي كان يحوم حول موقفه، وذكر بسوابقه "الفضائية" في عهد الرئيس الهراوي، وأكد ان لا احد يعتبر على احد ضمن الطاقم الحاكم في ما يتعلق بسليقة المنع. عندما انقضت السلطة على "ام. تي. في"، اعتبر كثيرون من الاعلاميين والسياسيين ان الامر لا يعنيهم، بحجة ان الشاشة التي اقلت كانت في نظرهم "طائفية". واذ تستهدف السلطة الآن "ان. تي. في"، قد يعتبر بعض آخر ان الامر لا يعنيهم، بحجة ان الشاشة التي منعت من البث الفضائي ليست ديموقراطية. والحقيقة ان الحالتين، على اختلافهما وتفاوت اهميتهما، تندرجان في سياق واحد، سياق نظام حكم لا يعرف في ازاء الصحافة والاعلام الال لغة التهديد والمنع، فيسهل على اركانها تبادل الخدمات. فتارة يسكت الواحد عن فعلة الثاني، وطوراً يأذن الثاني للأول بتصفية حساباته، فيما الثالث يقف متفرجاً مباركاً.

قد يقول قائل ان مسألة "تلفزيون الجديد" لا تتصل بالحرية الاعلامية بقدر ما تمسّ بمصلحة لبنان العليا باعتبار ان بث البرنامج "المجرّم" قد يعرّض علاقات لبنان مع المملكة السعودية الشقيقة. والحال ان الرئيس الحريري لم يتأخر عن التسلح بهذه الحجة. "هالقد"؟ الا يعتقد الحريري انه اساء اكثر الى سمعة السعودية بالايحاء انها قد تلجأ الى تهديد لبنان واللبنانيين، من دون ان ننسى البضائع اللبنانية، بسبب برنامج تلفزيوني على محطة لا تحصيلها حتى استطلاعات قياس الاقبال في العالم العربي؟ وحتى ان كان صحيحاً ان جحا لا يقوى الا على خالته، هل نسي الحريري كل ما قاله هو نفسه عن تغييرات ما بعد ١١ ايلول، وأهمها، كما لا تتفك تردده الصحافة الاميركية، ان السعودية باتت تحت المراقبة، وأنها ليست بحاجة الى مشكلة جديدة توجه نحوها الانظار؟ اما ما اوحى به الحريري من ان القيمين على المحطة "قبضوا" من جهة ما يفهم من حديثه انها قد تكون دولة قطر، وهي الحجة التي جراه فيها وليد جنبلاط، رغم غيرته المعهودة على الحريات الاعلامية، فانها لا تدعو الا الى السخرية. ليس لأن التهمة غريبة عن شيم الاعلام اللبناني، بل على العكس تماماً لأن مثل هذه الممارسات باتت، ويا للأسف، عادة شائعة في هذا البلد.

ولعل آخر من يستطيع التذمّر من ذلك هو الرئيس الحريري نفسه. ولا يغير في الامر ان يكون مصدر "القبض" خارجياً. فاذا كان أمير سعودي ان يمتلك فضائية لبنانية، فلم لا يحق لشيخ قطري ان يمول اخرى؟ الجواب الصحيح انه يجب الا يحق ذلك للاثنتين معاً الا بشرط مراعاة الشفافية التي وحدها تضمن حرية الاعلام. ولكن اين الحكومة ورئيسها وشركاؤه في الحكم جميعاً من الشفافية،



وخصوصاً الشفافية الاعلامية؟ بالتأكيد، ان ما اوحاه الحريري وجنبلاط حول ظروف برمجة حلقة تلفزيونية تدّعي البحث في مستقبل آل سعود يستلزم وقفة تأمل من الجسم الاعلامي اللبناني. اكثر من ذلك، وابعد من هذه الحادثة، ان مساءلة الاخلاقيات المهنية يجب ان تكون اولى الاوليات عند افراد هذا الجسم ومؤسساته وهيئاته النقابية (شرط ان تطاول المساءلة الجميع من دون استثناء ولا حماية ولا استثناءات "شاوشسكية").

ولكن من يصدّق ان دافع اهل المنع هو الاخلاقية؟ من لم يدرك بعد ان استسهال المنع والتهديد هو ما يؤجل اكثر فأكثر المساءلة؟ كفانا تكاذباً... قبل المصلحة العليا وعلاقات لبنان العربية، ان هذا "السهل الممتنع" الجديد هو ما يفسر ان يكون اهل الحكم جميعاً قد اصبحوا اهل المنع، فبهدلوا المنع نفسه.

## سمير قصير



<b>Id-Reference</b>	<b>03-Pr-000669</b>	
<b>Media</b>	<b>(Support)</b>	HC
<b>Title</b>		أهل المنع
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		
<b>Date</b>		٢٠٠٣/١/٣
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	رفيق.حريري - الياس.هراوي - وليد.جنبلات - آل.سعود
	<b>Locations</b>	لبنان - قطر - سعودية
	<b>Dates</b>	١١.أيلول.٢٠٠٣
	<b>Themes</b>	لبنان - اعلام.في.لبنان - محطة.أن.تي.في - محطة.أم.تي.في - حريات.اعلامية - رفيق.حريري - تلفزيون.جديد - بث.فضائي - لبنان - سعودية.علاقات - برنامج."مجرّم"
<b>Subject</b>		